7 الإشراف على الحكومة المحلية

مقدمة

تحتاج الحكومات المحلية إلى شكل من أشكال الحكم الذاتي إذا أرادت أن تكون فعالة في أداء وظائفها. ولا يقل عن ذلك أهمية الحاجة إلى مستويات أعلى من الحكومات بالإشراف على الحكومات المحلية لضمان تعزيز وحماية الأهداف المحلية والوطنية. يعد الإشراف مهمًا أيضًا للتعامل مع العلل المرتبطة غالبًا باللامركزية مثل العجز والفساد وإهدار الموارد.

من يتولى مهمة الإشراف على الحكومة المحلية؟

برزت في هذا الصدد ثلاثة اتجاهات:

- في البلدان الفيدرالية مثل **إثيوبيا** و **نيجيريا**، تخضع الحكومة المحلية لإشراف الولايات والأقاليم.
- في **جنوب أفريقيا** تُمثل المقاطعات المشرف الرئيسي على البلديات ولكن الحكومة الوطنية تلعب دورًا كذلك.
- في البلدان ذات النظام الحكومي الموحد، تخضع الحكومة المحلية للإشراف المباشر من جانب الحكومة المركزية.

ما الأشكال الرئيسية للإشراف؟

يتخذ الإشراف عمومًا أربعة أشكال رئيسية: اللائحة والمراقبة والدعم والتدخل. غالبًا ما يتم إنشاء الإطار التنظيمي للحكومة المحلية بموجب دستور و/أو تشريع، وفي بعض الحالات قد توفر السياسات مزيدًا من التفاصيل.

1. المراقبة

بمجرد وضع الإطار التنظيمي والسياسي، يجب على الحكومات العليا مراقبة مدى امتثال الحكومات المحلية له.

هناك طرق مختلفة للمراقبة: طلب تقارير منتظمة، وتدقيق البيانات المالية، وطلب معلومات محددة، وتعيين محققين.

فيما يلي مبدآن ينبغي أن يسترشد بهما آليات المراقبة:

- يجب احترام استقلالية الحكومة المحلية؛
- كما يجب ألا يطغى العبء الإداري الناجم عن الامتثال لآليات المراقبة على الحكومات المحلية ويصرف انتباهها عن صلاحيتها الأساسية المتمثلة في تقديم الخدمات.

2. الدعم

قد تكشف المراقبة عن مشاكل تعيق الإدارة الفعّالة من جانب السلطة المحلية، ولكنها تتجاوز قدرتها على حلها بنفسها. وقد تحتاج السلطة المحلية إلى دعم خارجي لمعالجة هذه المسائل. وفي مثل هذه الحالات، يجب على الحكومة العليا تقديم الدعم المناسب. قد يكون الدعم ضروريًا أيضًا في الظروف التي لا توجد فيها مشكلات محلية محددة. وفي هذا السياق، يتمثل الهدف في ضمان الحفاظ على المستوى اللازم من القدرات حتى تتمكن الحكومة المحلية من أداء واجباتها والتزاماتها. ويمكن أن يتخذ الدعم عدة أشكال: توفير الموارد المالية، والموارد التكنولوجية، وتدريب الموظفين، وإعارة الموظفين إلى سلطة محلية. وعلى الرغم من أنه قد يُطلب من المستويات العليا من الحكومة تقديم الدعم، فلا يعني هذا بالضرورة أنه يجب عليها الوفاء بالتزامات الحكومة المحلية، على سبيل المثال، سداد أقساط ديونها. وهذا من شأنه أن يشجع السلوك المالي غير المسؤول على حساب استقرار الاقتصاد الكلي.

3. التدخل

حتى لو تم تقديم الدعم، فمن الممكن أن تظل المشكلة المحلية دون حل. في مثل هذه الحالات، يمكن للحكومة العليا المعنية أن تدرس ما إذا كان عليها التدخل مباشرة لمساعدة السلطة المحلية على التعافي. ومع ذلك، فإن سلطة المستويات العليا من الحكومة للتدخل لا ينبغي بالضرورة أن تكون مرتبطة بتوفير الدعم اللازم مسبقًا. في حالات الطوارئ، يكون التدخل مبررًا حتى عندما لا تقدم الحكومة العليا شكلًا من أشكال الدعم.

المبادئ التوجيهية لتدابير التدخل

التدخل هو الشكل الأكثر شمولًا للإشراف.

وينطوي على سلطة عليا تعمل أو تتخذ قرارات نيابة عن سلطة محلية.

ومن ثم، ينبغي أن يمارس في ظل شروط محدودة للغاية ومنصوص عليها بوضوح، ويجب أن يخضع أيضًا للرقابة.

كما يجب أن تكون إجراءات التدخل مؤقتة وتصحيحية بطبيعتها، حتى تستأنف السلطة المحلية مهامها في أسرع وقت ممكن.

هناك عدة أشكال للتدخل ولكن أكثرها شيوعًا حسب ترتيب انتهاكها لمعايير الحكم الذاتي المحلي هي:

أ) سلطة إصدار التوجيهات إلى السلطة المحلية،

ب) تولي المسؤولية المحلية، و

ج) صلاحية تعليق و/أو إقالة المجلس المنتخب.

في العديد من البلدان، تأخذ التدخلات شكل **توجيهات** يتم إصدارها إلى السلطة المحلية، والتي توضح بالتفصيل المشكلة والإجراء (الإجراءات) المتوقع لمعالجتها. عندما تفشل الهيئة المعنية في الامتثال لهذه التوجيهات و/أو تواصل الفشل في تقديم وظيفة ما، فغالبًا ما يتم تمكين **الحكومة العليا للاضطلاع بأداء الالتزام أو الوظيفة المحلية ذات الصلة.** على سبيل المثال، إذا فشلت السلطة المحلية في توفير المياه الصالحة للشرب، يتسنى للحكومة العليا أن تتولى توفير المياه حتى يصبح بإمكان الحكومة المحلية القيام بهذه المهمة. وعليه ينبغي أن تكون هناك آليات رقابية لمنع الحكومة العليا من تجاوز هذه السلطة أو إساءة استخدامها. على سبيل المثال، في أوغندا، لا يجوز للرئيس أن يتولى السلطة التنفيذية والتشريعية لمجلس المقاطعة إلا بعد الحصول على موافقة ثلثي البرلمان. كما أن آليات الرقابة هذه ضرورية لضبط احتمال إساءة استخدام سلطة التدخل.

في العديد من المقاطعات، ينص القانون على قيام الحكومة العليا **بتعليق و/أو إقالة مجلس منتخب** في ظل ظروف معينة. وهذا الشكل من التدخل هو الأكثر شمولًا لأنه يمكّن الحكومة العليا من تجاوز الإرادة الديمقراطية للشعب. فهو يخاطب جوهر الديمقراطية المحلية، وبالتالي، ينبغي ممارسته في ظل ظروف محدودة للغاية، خاصة عندما يكون المجلس نفسه هو سبب المشكلة. عادةً ما يتم تعيين مسؤول أو لجنة من المسؤولين لتحل محل المجلس حتى يتم انتخاب عضو جديد. هناك عدد من الآليات المعمول بها في بلدان مختلفة لضمان عدم تقييد الديمقراطية على المستوى المحلي على نحوٍ غير مبرر.

ففي زيمبابوي، على سبيل المثال، ينص الدستور على دواعي إقالة أعضاء المجالس من مناصبهم، ولا يمكن تنفيذ هذا الفصل إلا من قبل هيئة مستقلة. في جنوب أفريقيا، يجب أن تتم الموافقة على إزالة المجلس من قبل المجلس الثاني في البرلمان والوزير الوطني المسؤول عن الحكومة المحلية.

باختصار، الإشراف على الحكومة المحلية أمر لا مناص منه. ولكن مثل هذه السلطات الإشرافية لابد أن تكون منظمة ومحدودة حتى لا يؤدي سوء استخدامها إلى تقويض استقلال الحكومة المحلية. ويعتمد هذا مرة أخرى، على جملة أمور منها وجود سلطة قضائية مستقلة واحترام سيادة القانون من أجل حماية استقلالية الحكومات المحلية بشكلٍ فعال.

UNIVERSITY of the WESTERN CAPE
DULLAH OMAR INSTITUTE FOR CONSTITUTIONAL LAW, GOVERNANCE AND HUMAN RIGHTS
Hanns Seidel Foundation
South African Research Chair in Multilevel Government, Law and Development